في نهاية المناقشات الحادة تلك والاتهامات المتبادلة، رفض بيغن دعوات الاستقالة والاقالة، وساندت اكثرية اعضاء الكنيست حكومته اثناء التصويت على الاقتراحين المذكورين، على الرغم من استقالة وزير الطاقة، اسحق بيرمان، من منصبه احتجاجاً، وتصويته الى جانب المعارضة مع زميله في الليكود النائب درور زيغرمان(١٠٢).

٤ ـ التوجه الى رئيس المحكمة العليا لجنة تحقيق عادية

بعد أن ربحت الحكومة الاسرائيلية تلك الجولة في الكنيست في معركتها الداخلية ضد التيارات المعارضة لها، بدأت اوساط عديدة حتى داخل الائتلاف، وعلى رأسها وزراء بارزون، تطالب بايجاد اطار مناسب للتحقيق في المجزرة. وامام هذه المطالبة، وخوفاً من تفكك الائتلاف، لم يجد بيغن مفراً سوى التراجع عن قراره السابق بشأن عدم التحقيق في القضية. وفي جلسة الحكومة التي عقدت يوم ١٩٨٢/٩/٢٤، صدر قرار، بناء على اقتراح من بيغن نفسه، قدمه بعد قيامه باستشارة وزير العدل موشي نسيم، يقضي بالتوجه الى رئيس المحكمة العليا اسحق كاهان، والطلب اليه التحقيق في القضية، لكن ليس في اطار لجنة تحقيق قضائية. لكن القاضي كاهان رفض الطلب بسبب وجود التماسين منفصلين مقدمين الى المحكمة العليا ضد الحكومة، بسبب رفضها تأليف لجنة تحقيق قضائية حول المجزرة، الامر الذي يحول دون التصرف في الموضوع، حتى صدور قرار بشأنهما من المحكمة(١٠٣).

٥ ـ لجنة التحقيق القضائية

لكن بعض الاوساط داخل الحكومة، وعلى رأسها وزراء المفدال وتامي والوزير بن بورات، لم تكن على استعداد لانتظار بضعة اسابيع حتى البدء بتنفيذ قرار الحكومة المذكور. لذلك بدأت بالضغط على رئيس الحكومة من اجل تأليف لجنة تحقيق قضائية وفق القانون. وقد تحقق لها في النهاية ما ارادت. اذ قررت الحكومة في جلستها يوم ١٩٨٢/٩/٢٨، ان يتوجه بيغن الى رئيس المحكمة العليا القاضي اسحق كاهان، طالباً منه تأليف لجنة قضائية حسب قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٦٩، من اجل كشف جميع الحقائق والعوامل المرتبطة بمجزرة صبرا وشاتيلا. وبعد ابلاغ كاهان بقرار الحكومة المذكور، بادر الى تأليف لجنة التحقيق القضائية من:

ـ اسحاق كاهان ـ رئيساً (٦٩ عاماً).

ـ القاضي اهرون باراك (٤٥ عاماً) (شغل سابقاً منصب المدعي العام في اسرائيل، والمستشار القانوني للحكومة اثناء مفاوضات كامب ديفيد) عضواً.

ـ العميد احتياط يونا افرات (٥٦ عاماً) (أثناء غزو لبنان عمل مستشاراً خاصاً لايتان، مقرب من وزارة الدفاع وخاصة من ايتان) عضواً. وبدأت اللجنة عملها في الاسبوع الاول من شهر اكتوبر ١٩٨٢ في قاعة فافيك في الجامعة العبرية، بتجميع المواد المطلوبة من الحكومة والجيش والاستماع الى شهادات العديد (٤٢ شاهداً) من السياسيين والعسكريين الاسرائيليين وبعض الاجانب (لبنانيين وفلسطينيين واوروبيين) منهم:

١٩٨٢/١٠/٢ اسحق هوفي الرئيس السابق للاستخبارات الاسرائيلية، وضابطان آخران.
١٩٨٢/١٠/٢١ يهوشواع ساغي رئيس الاستخبارات العسكرية.
١٩٨٢/١٠/٢٤ إيتان.
١٩٨٢/١٠/٢٥ شارون.